التحليل النحوي في قرينة الرتبة في التقديم على نية التأخير ولا على نية التأخير

م.د محمد صلال وذاح / م.د شاكر صاحب علوان

مديرية التربية في كربلاء/ mohammedsallal1977@gmail.com

تاريخ الاستلام: ١٧/ ٨/ ٢٠٢٢

تاريخ القبول: ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٢

تاريخ النشر: ١/ ٤/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:

التحليل، النحو، القرينة، التقديم والتأخير، الرتبة

ملخص البحث:

يرمي البحث إلى إيجاد أثر قرينة الرتبة في التحليل النحوي، وما يفضي إليه من صور صياغة التركيب في التقديم على نية التأخير والتقديم لا على نية التأخير، وما تؤديه هذه القرينة من المعنى المقصود في ضوء هذين التقديمين، إذ يكشف البحث عن بعض النكت النحوية والدلالية، ويقتصر البحث على هذين الإنمذجين من الرتبة لما يوضحه من تمييز مهم بأنَّ هذين النوعين من التقديم يقعان في الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة إلَّا أنَّهما يندرجان تحت مفهوم العامل، وقرينة الرتبة في هذين الموضعين يقعان فيما يكون واجبًا وما يكون جائزًا، إلَّا أنَّ تقلبات المعنى لا تنفك عما هو واجب وما هو جائز، إذ يكشف البحث من أنَّ التقديم الواجب لا يتفرد به إملاء القاعدة النحوية، بل للمعنى الذي يخصُّه فيذهم قصد المعنى عند المخالفة، ومن ثمَّ تكون إشارة التقديم الواجب إلى عناية في التركيب من جتنب الصحة النحوية والدلالية.

التحليل النحوي في قرينة الرتبة في التقديم على نية التأخير ولا على نية التأخير

م.د محمد صلال وذاح / م.د شاكر صاحب علوان

مديرية التربية في كربلاء/ mohammedsallal1977@gmail.com

Syntactic analysis in the presumption of rank in applying to the intention of delaying or to the intention of delaying

Dr. Mohammed sallal wthah / shakir sahib Aulwan

Dirctorate of Education in Kerbala

Received: 17 /8/2022

Accepted:27/11/2022

Published:1/4/2023

Keywords:

Analysis, grammar, context, introduction and delay, rank.

Abstract

The research aims to find the impact of the presumption of rank in the grammatical analysis, and what it leads to in forms of formulation of the structure in applying the intention of delaying and applying not to the intention of delaying, and what this presumption leads to from the intended meaning in the light of these two introductions, as the research reveals some grammatical and semantic jokes, The research is limited to these two models of the rank, as it clarifies the important distinction that these two types of presentation fall into the rank of the preserved and the unpreserved, but they fall under the concept of the factor, and the presumption of rank in these two places falls within what is obligatory and what is permissible, but the fluctuations of meaning do not cease from what It is obligatory and what is permissible, as the research reveals that the obligatory introduction is not unique to the dictation of the grammatical rule, but to the meaning that pertains to it, so they understand the intent of the meaning in case of violation.

التحليل النحوي في قرينة الرتبة في التقديم على نية التأخير ولا على نية التأخير

م.د محمد صلال وذاح / م.د شاكر صاحب علوان
مديرية التربية في كربلاء/ mohammedsallal1977@gmail.com

مقدمة البحث

ان النحو العربي منظومة لغوية لا تحيط به القاعدة لتُبيَّن مقاصد الكلام، بل لابد من تآزرها مع المعنى فهما يتجاذبان التحليل النحوي والتفتيش في سبك العبارات، وإتقان نظمها، ومن ثمَّ الكشف عن مقاصدها.

وطرائق التحليل النحوي متعددة تنضوي تحت مسمى القرينة الدالة، فقد تكون علَّة، وقد تكون قاعدة، وقد يكون ضمير رابط، وقد يكون مفهومًا اسناديًّا، وهكذا، وتقع الرتبة المفهوم الإسنادي من ضمنه، فهي مفهوم تحليلي يكشف رتبة العناصر التركيبية من جهة موقعها في التركيب، وعند تبادل هذه العناصر في المواقع التي كان لابد لها من أنْ تكون عليها حتى تعرف وظيفتها، تأتي قرينة الرتبة بما ترتبط به من تحليل لتكشف عن مسالتين عن هذا التبادل الموقعي بيْنَ عناصر التركيب:

الأوَّلى: القواعد المسوَّغة للتقديم والتأخير

أي تبادل العناصر الكلامية للموقع فيما بينها، ومن ثمَّ تكشف القرينة عن تقديم يرافقه تغيير الإعراب للعنصر الكلامي، وتقديم لا يرافقه تغيير في إعراب العنصر الكلامي.

ثانيًا: التغيير في المعنى، وهو مرافق لكلا النوعين من التقديم

من هاتين المسألتين أولى البحث اهتمامه وأثبتَ مظانِّه، ليُبَيّن أهمية الرتبة في التحليل النحوي، وما يرتبط بها في الكشف عن مسوِّغات صياغة التركيب على نمط جملي محكم تتجاذبه الصحة النحوية والدلالية، ولابد لهاتين الصحتبن من أنْ لا تحيدا عن التركيب؛ لئلا يختل التركيب ويذهب عنه المعنى المقصود، بل يتعدى ذلك إلى خلل في المعنى ومخالفة لما جاءت به العربية.

وقد قُسِّم البحث على تمهيد ومبحثين:

ـــ فأمَّا التمهيد، فالكلام فيه عن تعريف الرتبة وموازنة الكلام في تعريفها بيْنَ القدماء والمحدثين.

م.د محمد صلال وذاح / م.د شاكر صاحب علوان
مديرية التربية في كربلاء/ mohammedsallal1977@gmail.com

ـــ وأمَّا المبحث الأوَّل: تحت عنوان (التقديم على نية التأخير) وفيه إشارة إلى النكت البلاغية والمعنوية، والتقديم الواجب في التركيب، وضمَّناه طريقة التحليل التي يُتوصل عن طريقها إلى الكشف عن صحة الصياغات التركيبية، وكيف لا يظل العنصر الكلامي على إعرابه.

ـــ وأمَّا المبحث الثاني، تحت عنوان (التقديم لا على نية التأخير) وهو على سياق المبحث الأوَّل في نوع البحث، وقد ضمَّناه بعض الآراء التي تجاذبها اللغويون والمفسرين في إظهار المعنى المناسب في ضوء قرينة الرتبة. وما أفضنا به في هذا البحث تطبيق من الآيات القرآنية في التقديم والتأخير بما يخص مفهوم الرتبة.

التمهيد: التعريف بالرتبة

الرتبة هي استحقاق اللفظ موقعه في التركيب على الأصل الذي يقتضيه، كتصدر المبتدأ وتأخر الخبر في نحو :(محمدٌ قادمٌ)، ومجيء الفاعل بعد الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾[١] ، وغيرها من الرتب سواء أكانت محفوظة أم غير محفوظة، فالرتبة النحوية تدل على: موقع الكلمة ذات المعنى النحوي بالنسبة إلى موقع كلمة أخرى على وفق البناء الأصلي للتركيب، وهي أيضا ((علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل كل موقع منهما من الآخر على معناه))[٢] ، فيكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة إلى صاحبتها كأنْ تأتي سابقة لها أو لاحقة فإنْ كان موقعها ثابتا لا يقبل التغيير تقدمًا أو تأخرًا بالنسبة إلى تلك سميت الرتبة محفوظة، ولو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله، وإنْ كان الموقع عرضة للتغيير سميت غير محفوظة[٣].

والرتبة من الظواهر النحوية التي أولاها النحويون اهتماما ابتداء من سيبويه، ففي الباب الذي تكلم فيه على الإلغاء والاستعمال في أفعال (ظنّ وأخواتها) قال: ((لأنّ الحدَّ أن يكون الفعلُ مبتدأ إذا عَمِل))[٤]

وإنّ المبتدأ يعمل في الخبر والجار يعمل فيما بعده، وهذا من تصوراته في نظرية العامل إذ ((استندت عنده إلى تصورٍ بنائي هو أسبقية مرتبة العامل على العمولات))[٥] ، وأجد الدكتور عبدالمؤمن محمود قد أجاد في تقسيم الرتبة عند سيبويه بما استشفه من كلامه عن رتبة

العناصر التركيبة، وذلك عند تقسيم الرتبة إلى رتبة لازمة وغير لازمة[٦]، فاللازمة مثل رتبة العامل في التمييز تكون أولًا فلا يتقدَّم التمييز على عامله، أمَّا غير اللازمة، مثل تقديم الخبر على المبتدأ [٧]، وهذا التقسيم بحسب ما نبحثه مفهوم الرتبة أوسع من دائرة التقديم على نية التاخير أو لا على نية التأخير، إلَّا أنَّ مفهوم الرتبة الأخير يرتبط بالمعنى من جانب، ومن جانب آخر في التحليل النحوي من جهة التقدير مثلًا على ما سنلحظه فيما بعد من التقديم لا على نية التأخير.

وذكر ابن السرّاج أنَّ ((مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظا به أو مقدرا))[٨] ، وذكر الرتب الثابتة المحفوظة كاسم الموصول وصلته، والتوابع، ومعمول الحرف، والفاعل وغيرها[٩] ، ويبدو أن هذا الأمر محط اهتمام النحويين، فقد تفطّن ابن جني لذلك ولم تعزب عن ذهنه، ومن ثم طفق يفصل القول فيما لا يجوز مغادرة رتبته من الألفاظ مفسّرا كل ذلك في خصائصه[١٠] ، مشيرا الى ما يكون للرتبة من أثر في بيان المعنى النحوي[١١]، عند ((وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظًا أو غير محفوظ))[١٢].

ويبدو أنَّ ما سقناه من كلام ابن جنّي يفضي إلى الإشارة إلى الرتبة، ويكمن في جانبين: الأوَّل، ما أشرنا إلى تفصيله آنفًا وهو يمثل الجانب الشكلي أو الموقعي للعنصر الكلامي مرتبًا بحسب العامل الذي يقضي إلى أنْ يكون متقدِّمًا على معموله، فتعرف وظيفة العنصر بحسب الموقع، والثاني، من جانب الرتبة وعلاقة موقع العنصر بالمعنى ((فقد لا يُتَصوَّر أنْ تَعرِفَ للفظ موضعاً، من غير أن تَعْرِف معناه، ولا أنْ تَتوخَّى في الألفاظ، من حيث هي ألفاظٌ، ترتيباً ونظماً، وأنَّك تَتوخَّى الترتيبَ في المعاني وتُعْمِل الفكْرَ هناك؛ فإذا تَمَّ لك ذلك أتْبَعْتَها الألفاظَ وقَفَوْتَ بها آثارها، وأنَّك إذا فرَغْتَ من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكْراً في ترتيب الألفاظ، بل تَجدُها تَترتَّب لك بحُكْم أنها خَدَمٌ للمعاني، وتابعةٌ لها ولاحِقةٌ بها، وأن العِلْم بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالَّة عليها في النطق))[١٣] ، فعلاقة الألفاظ بالمعاني

علاقة استدعاء وتجلٍ؛ إذ يعمد المتكلم للتعبير عن أفكاره بألفاظ مناسبة ولكن هذه الألفاظ لا تعبر وحدها عن تلك الأفكار ما لم تصغ الصياغة الموحية في تراكيب تحكمها قرائن متضافرة منها المعنوية واللفظية ومن تلك القرائن اللفظية قرينة (الرتبة) وهي عماد الأمر فيها؛ لكونها قرينة لفظية تمدُّ المتلقي بشبكة علائقية حفظها نظام اللغة له ليعلم المتلقي صورة التركيب وما انتابه من انزياحات في مراتب أبوابه، وبذلك تضطلع قرينة الرتبة بأثر واضح في بيان المعنى وجلاء القصد الذي يتوخاه المتكلم، فتمنحه لياقة وظرافة في بناء مفرداته على وفق تراكيب تتسم بالتقديم والتأخير اتّكالا على رتب الأبواب النحوية، فينماز اللفظ من غيره مقدمًا كان أم مؤخرًا وما يلحقه من معنى مترتب على هذا التعبير أو ذاك، ولقرينة الرتبة علاقة وثيقة بالتقديم والتأخير؛ فلا تقديم وتأخير من دون وضع اليد على مراتب الألفاظ في أصل التركيب حتى يعدل عن ذلك الأصل الى تراكيب هي فرع عليه يتبعها تغيير في المعنى وقد أفرد لذلك عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز مساحة كبيرة ومن ثم ذكر للتقديم صنفين؛ تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير[١٤]، وربط بين الترتيب والقصد إذ قال: (لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة، إن لم يُقدَّم فيه ما قدِّم، ولم يؤخر ما أخر، وبدئ بالذي ثنِّي به، أو ثنِّي بالذي ثلّث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة)[١٥] ،

ويمكن أنْ نصيف جانبًا آخر تفرزه أهمية الرتبة في تكوين نمط الجملة، وذلك عن طريف علاقة الحركة الإعرابية بموقع الجملة، وإنْ كان هذا الجانب أقرب إلى الجانب الشكلي، إلَّا أنْ ينماز عنه بوصف دقيق وهو تحديد وظيفة العنصر الكلامي في الجملة، إذ من دون ذلك تظلُّ الألفاظ عائمة عن الوظيفة اتي تؤديها، ويضعنا هذا الجانب في نقطة التحول إلى الخلاف القائم بين النحويين في علاقة الحركات بالوظيفة والمعنى للعنصر الكلامي هل هي منضوية تحت الرتبة أو إنَّها ترتبط بمجال المعنى فقط.

ولا يفوتنا أنْ نسوق تعريف الرتبة عند المحدثين، وهو لا يختلف في حقيقته عما جاء به القدماء إلَّا في صورة التعبير بالمصطلحات المعهودة عندهم، فهي ((تبادل في المواقع، تترك الكلمة مكانها في المقدمة لتحلَّ محلَّها كلمة أخرى، لتؤدي غرضا بلاغيا ما كانت لتؤديه لو

أنَّها بقيت في مكانها الذي حكمت به قاعدة الانضباط اللغوي))[١٦]، ويلحظ على التعريف أنَّ تبادل المواقع بين عناصر التركيب يصاحبه تبديل المعنى؛ لأنَّ الغرض البلاغي في التعبير غايته المعنى، فتقلبات التعبير ترافقها تقلبات المعنى، آخذين في الحسبان التزام الصحة النحوية والدلالية التي تمثلها عبارة "الانضباط اللغوي" وهو مصطلح يدلُّ على القواعد النحوية التي تحكم التركيب.

وفي تعريف آخر ذكره الدكتور ((تقديم جزء من الكلام بمقتضى البلاغة حقَّه أنْ يتأخر في الترتيب بمقتضى الأصل العام في القواعد))[١٧] وهذا التعريف لا يخرج عن دائرة التعريف الأوَّل في ارتباط التقديم والتأخير بالغرض البلاغي الذي يفضي إلى تغيير المعنى عند تغيير رتبة اللفظ، ومن جانب آخر احتكام التركيب إلى القواعد النحوية، وعُرِّفت الرتبة عند بعضهم بأنّها ((تغيير لبنية التراكيب الأساسية أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ورقة ولكن هذه الحرية غير مطلقة))[١٨]، وعلق بعض أحد الباحثين على هذا التعريف بأنَّه يكشف عن حرية الكلمة في التنقل في داخل التركيب، إذ ((هذا التعريف يمكن الاستدلال على حرية الكلمة في الجملة، تمنحها وظيفة جديدة فضلًا عن وظيفتها النحوية التي تمتلكها الكلمة في النص او الجملة))[١٩]، وأجدُ في التعريف أكثر من ملحظ أمكن أنْ نسوقه لبيان مفهوم الرتبة في ضوئه، فمصطلح حرية الكلمة لا يتوافق والتزام القواعد إذ القواعد حاكمة على التركيب بمفهومها العام، ومن جانب آخر فإنَّ عبارة "أو هو عدول عن الأصل" لا يكون مطلقًا في ضوء مفهوم التقديم والتأخير عند القدماء عندما قسَّموا التقديم والتأخير على قسمين: تقديم على نية التأخير، وتقسيم لا على نية التأخير، وسنبيّن ذلك لاحقًا، إذ القسم الأول لا تحول فيه عن الأصل، بحسب الموقع الإعرابي، نحو تقديم المفعول على الفعل، إذ الأصل في الاسناد يعود إلى تحقق المكوِّن الإسنادي بحسب الرتبة الموضوعة له فالفعل اولًا والفاعل ثانيًا، وتفصيل الكلام سيتَبّن لنا فيما بعد.

وقد أحصى الدكتور سامي عوض مصاديق الرتبة في النحو بحسب ما تقصاه عند النحويين القدماء بجملة من الرتب، إلَّا أنَّه لم يبوِّب مصاديقها تحت مصطلح معيَّن، لكنَّه عنونها بالقواعد

وهي: رتبة العامل تكون قبل معموله ورتبة المرفوع بعد رافعه، ورتبة المجزوم بعد جازمه، ورتبه المجرور بعد الجار له، ورتبة التابع بعد متبوعه، ورتبة الضمير بعدما ما يعود عليه[٢٠]، إلَّا أنَّ هذا الجانب الإحصائي ما ينطبق منه على أحد القسمين اللذين أشرنا إليهما آنفًا وهما (التقديم على نية التأخير، والتقديم لا على نية التأخير) وهذا التقديم ينطبق على الرتبة القائمة بين العامل ومعموله، دون الرُتب الأُخر؛ لذا كان تقسيم الدكتور تمام حسان تقسيمًا دقيقًا عندما قسَّم الرتبة على قسمين : (رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة)[٢١] وذلك إنَّ الرتبة المحفوظة تقع على التقديمين على نية التأخير ولا على نية التأخير إي على مفهوم العامل الاسنادي في الجملة الفعلية والاسمية ـ أي الجملة الأصل ــ ، أمَّا ما لا يكون كذلك فيقع على غير جملة الاسناد مثل التوابع، وعود الضمير، واللواحق مثل تقدُّم الجازم، وغيرها.

ويمكن بيان أثر الرتبة بشكل جليٍّ في التحليل النحوي وما يندرج تحته من مظاهر، وما يتفرع عنه من أنواع، وبحسب الآتي:

المطلب الأول: تقديم على نية التأخير

يقتضي التقديم على نية التأخير بقاء حكم اللفظ وإن تقدم في التركيب بأن يتغير موقعه مع الاحتفاظ بإعرابه، وهو(تقديمٌ يُقال إنه على نيَّةِ التأخير، وذلك في كل شيء أَقَرَّتَه مع التقديم على حُكْمِه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدَّمْتَه على المبتدأ، والمفعولِ إذا قدَّمتَه على الفاعل، كقولك: مُنْطَلِقٌ زيد، وضربَ عَمراً زيدٌ))[٢٢] ومصاديق هذا اللون كثيرة ومعانيها شريفة يعجّ بها كلام العرب الفصيح، وقد قدمها الأسلوب القرآني على أتم ما يكون من اقتناص ما تفرزه من معان دقيقة، ونكت لطيفة، ومنها:

أولا- أثر قرينة الرتبة في التقديم الواجب:

يتفاعل المعنى مع قرينة الرتبة لجلاء المقصود من الكلام، وأجدني في طور التمييز بين المعنى الذي يترتب على التقديم والتأخير اتّكالا على قرينة الرتبة مع أمن اللبس، والمعنى الذي هو قرينة دالة على رتب الألفاظ، وصارفا الى القصد بنفسه ، فمن الأول ما يظهر في بعض مواضع التقديم الواجب، فهو وإن كان واجبا فإنه يؤدي معنًى إضافيا على المعنى الذي يُقْضَى

إليه إن عُدل عن التركيب الى الأصل، على أنْ نأخذ في الحسبان أنَّ هذا التقديم في الرتبة هو((تغيير لبنية التراكيب الأساسية أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ورقة ولكن هذه الحرية غير مطلقة))[٢٣]، فلا تكون الحرية في التقديم لعناصر الكلام مطلقة؛ لأنَّ بعض مسائل النحو من مقيدات التركيب التي ترتب عناصرها على وفق الصحة النحوية والدلالية معًا، فيكون المتكلم ملزمًا بإيصال الكلام بما يمنع اللبس من جانب، ومن جانب آخر إيصال المعنى الملائم لمتطلبات المقاصد والأحوال المناسبة، فيجد المتكلم نفسه مقيدًا أمام ما تمليه طبيعة اللغة بما تحمله من قوة التعبير وبلاغته في ضوء الاستعمال، فيخرج الكلام عن ((تقديم جزء من الكلام بمقتضى البلاغة حقه الترتيب بمقتضى الأصل العام في القواعد))[٢٤]، فيتقدَّم الخبر على المبتدأ مثلًا في ضوء ما لحظناه.

ومثال ذلك نجده في موضعين[٢٥] ، من مواضع التقديم الواجب، وهما:

١- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء من الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[٢٦]، فالضمير (الهاء) المتصل بالمبتدأ (أقفالها) يعود على شيء من الخبر وهو(قلوب)، فلزم تقديم الخبر وجوبا لئلَّا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[٢٧] ، والناظر إلى طبيعة هذا التقديم يجده غير متعلق بأصل لفظ الخبر، ولا لفظ المبتدأ بأن يكون أصل لفظهما مشتملا على علَّة التقديم أو التأخير، وإنَّما كان مردّ ذلك لعارض لفظي متمثل باتصال الضمير العائد الى الخبر بالمبتدأ، وهو مما يصح العدول عنه والرجوع الى البنية الأصل التي يمكن تقديرها في غير القرآن مثلا بـ : (أقفال القلوب على القلوب) وقد ترجَّح عند أبي السعود من هذا التركيب معنى يخصُّه فالتقديم الواجب يرتبط بجملة المعاني التي ترشح من تنكير القلوب وتقدُّمها ثم غضافتها إلى الأقفال بلفظ الضمير العائد إليها، ليكون المعنى ((قُلُوبُ بَعْضٍ مِنهم وهُمُ المُنافِقُونَ وإضافَةُ الأقْفالِ إلَيْها لِلدَّلالَةِ عَلى أنَّها أقْفالٌ مَخْصُوصَةٌ بِها مُناسِبَةٌ لَها غَيْرُ مُجانِسَةٍ لِسائِرِ الأقْفالِ المَعْهُودَةِ، وقُرِئَ "أقْفالُها"))[٢٨]، وهذا المعنى لا يترشح، إذا كان التركيب على "القلوب عليها أقفال" وهو التركيب الأصل، وكذا الحال، إذا كان التركيب على "أقفال

لاقلوب على القلوب" لذا أُخر المبتدأ واضيف إليه الضمير لأمن اللبس ، ومن ثمَّ تحقيق القصد من المعنى الذي ساقنا آنفًا.

فإنَّ التقديم الواجب في هذا الموطن، لا يكون شكلي محض يراد به التقديم على نية التاخير ومحافظة اللفظ على موقعه غلإعرابي وإنْ تبدل عن رتبته الأصل، فالمنظومة اللغوية في التحليل النحوي تملي هذا التركيب من جانب إفادة المعنى المخصوص، وصحته النحوية بعود الضمير، وأحسب أنَّ التقديم يراد به المعنى المخصوص، ولا سيَّما في تنكير القلوب وتقدُّمها، إذ يلحظ عند المفسير اتفاق كلمتهم على أنَّ "أم" في هذه الآية بمعنى "بل" وأنَّ "على" يظهر لها معنى "بعض عند التقدير ، فيكون المعنى ((والمَعْنى: بَلْ بَعْضُ القُلُوبِ عَلَيْها أقْفالٌ. وهَذا مِنَ التَّعْرِيضِ بِأنَّ قُلُوبَهم مِن هَذا النَّوْعِ لِأنَّ إثْباتَ هَذا النَّوْعِ مِنَ القُلُوبِ في أثْناءِ التَّعْجِيبِ مِن عَدَمِ تَدَبُّرِ هَؤُلاءِ القُرْآنَ يَدُلُّ بِدَلالَةِ الِالتِزامِ أنَّ قُلُوبَ هَؤُلاءِ مِن هَذا النَّوْعِ مِنَ القُلُوبِ ذَواتِ الأقْفالِ. فَكَوْنُ قُلُوبِهِمْ مِن هَذا النَّوْعِ مُسْتَفادٌ مِنَ الإضْرابِ الِانْتِقالِيِّ في حِكايَةِ أحْوالِهِمْ))[٢٩]؛ وذلك أنَّ "أم" بهذا المعنى تفيد الاضراب، ومن ثمَّ فإنَّ تقديم الأقفال على الجار والمجرور يدلُّ على العموم في المعنى فتكون الأقفال على جميع القلوب دون استثناء، إلَّا أنها في الآية تقصد جماعة مخصوصة وهم الكافرون، لذا لوحظ في التقدير ظهور "على" بمعنى بعض، وهو تقدير معنى ليتلاءم والمقصود من المعنى.

ويمكن بيان معنى آخر بين التعبير القرآني والبنية الأصل؛ فالتقديم وإن كان واجبا فإنه لا يخلو من معنى إضافي، وهو الإيجاز والاختصار، وبذلك يكون هذا الغرض وما سقناه آنفًا هو الموجب للتقديم.

٢- أما الموضع الآخر من مواضع التقديم الواجبة فهو أن يكون المبتدأ محصورا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٣٠]، و(إنَّما القائمُ زيدٌ)، فالوجوب هنا غير متعلق بلفظ المبتدأ ولا لفظ الخبر، وإنَّما كان لعارض معنوي، فهو من باب الفرعية في التقديم لا الأصالة، إذ قصر الصفة على الذات هو الذي أوجب التقديم ، وإنما كان فرعًا لصحة تأخير الخبر نحوًا، دون معنى لما فيه من تغيير

في اللطيفة البلاغية التي جاء من أجلها التقديم ، وهي أنْ ليس من ولي غير الله، وللتقديم والتأخير هنا غرض آخر هو تحقيق التناسق اللفظي بين الرتب النحوية عامة، إذ تتابعت المعطوفات على نسق واحد لم يفصل بينها فاصل ولو أُخّر الخبر ما تحصّلنا على هذه الدقة في السبك وإن كانت لا تحدث لبسا في السياق، وبالتقديم تحقّقت سلاسة في اللفظ، فضلا عن معنى القصر، مع الاحتفاظ برتبة الخبر فيها، وهذا المعنى إنما أرشدتنا إليه قرينة الرتبة التي لازمت اللفظ مقدما كان أم مؤخرا ليفصح المتكلم عن غرضه في التركيب.

ثانيا- أثر المعنى في تحديد الرتبة:

المعنى قرينة تعين على تحديد الرتب بين الألفاظ في مواضع تفطّن إليها النحويون، والبلاغيون قديما ويمكن تلمّس ذلك في التركيب الذي يتساوى طرفاه تعريفا وإعرابا، وهو مظنّة خلاف بين النحويين، إذ ذهب بعضهم إلى ترجيح الخيار في الإعراب، فيجوز أنْ يكون إحدى الرتبتين مبتدأ والأخرى خبرًا [٣١] ، وذهب آخرون إلى أنَّ الرتبة الأعرف مبتدأ [٣٢]، ومنهم من ذهب إلى جعل السابقة مبتدأ واللاحقة خبرًا [٣٣] ، وركن بعضهم إلى أنَّ اللفظ المشتق هو الخبر وإن كان مقدمًا [٣٤] ، في حين منع قسم منهم تقديم الخبر- والحالة هذه- وجعل المقدّم مبتدأ والمؤخّر خبرًا[٣٥] .

ومن النحويين من جعل المعنى هو الفيصل والحاكم في التمييز بين الرتبتين، سواء أكان الخبر مقدمًا أم باقيا على أصله من التأخير[٣٦] ، قال الجرجاني: (واعلمْ أنّه ليس من كلام يعمدُ واضعُهُ فيه إلى معرفتين فيجعلُهما مبتدأ وخبراً ثم يقدِّم الذي هو الخبرُ إلاّ أشكلَ الأمرُ عليك فيه فَلَم تعلم أنَّ المقدَّم خبرٌ حتى ترجعَ إلى المعنى وتُحسِنَ التدبُّر)[٣٧]. ومثال ذلك قول الشاعر[٣٨]:

بَنونا بَنو أَبنائِنا وبَناتُنا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ .

فقد قدَّم خبرَ المبتدأ(بنونا) وهو معرفة، وما دلَّ على أنه ينوي التأخيرَ إنما هو المعنى ولولا ذلك لكانتِ المعرفة إذ قُدِّمتْ هي المبتدأ لتقدُّمها؛ لأنَّ المراد تشبيه بني الابناء بأنهم كالأبناء، لا تشبيه الأبناء بأنهم كبني الأبناء[٣٩]، إذ يضعف الركون إلى تقدير الأول (بنونا) مبتدأ اتّكالا

على أنَّه من التشبيه المعكوس للمبالغة، إذ هذا الضرب من التعبير نادر فضلا عن كونه مخالفا للأصول[٤٠] . فواضح أن الفيصل هو المعنى في الحكم على رتب الألفاظ اذا تساوت في التعريف والإعراب، واحتمل كل منهما أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه.

ثالثا- أثر الرتبة في تحقيق التناسق اللفظي:

يستند التقديم والتأخير إلى قرينة الرتبة في تحقيق التناسق اللفظي والمعنوي بين الرتب النحوية عامة، فيمنع اللبس ويحقق السلاسة والوضوح، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ}[٤١]، فجملة (عنده حسن الثواب) في موضع رفع خبر للفظ الجلالة(الله) وقد جاء الخبر(عنده) مقدمًا على المبتدأ الثاني (حسن الثواب)، فهو من باب الإخبار بالجملة، وأكثر ما يكون اللبس في هذا النوع من الخبر؛ إذا جاء خبر المبتدأ الثاني ظرفا أو جارا ومجرورا، فذلك يوهم أنّ المبتدأ الثاني خبر للمبتدأ الأول، إن ورد التركيب على أصله من دون تقديم كأن يقال: (والله حسنُ الثواب عنده) لتتابعهما من جهة، ولصحة الإخبار بالمصدر عن الذات من جهة أخرى، ولمّا تقدم الخبر فيها دلّ على أن خبر المبتدأ الرئيس جملة، بدليل إضافته الى الضمير العائد عليه[٤٢] ، وما حال دون حدوث اللبس هنا هو تقديم الخبر الظرف(عنده) وإنَّما ساغ التقديم بلحاظ قرينة الرتبة التي وضعت الألفاظ في مواطنها، ووازنت بين مراتب التركيب ودفعت اللبس، ولولا هذه القرينة اللفظية ما منح التركيب تلك المزيّة في التقديم.

ومثال ذلك أيضا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[٤٣]، ففي الآية المباركة تقدم لفظ المفعول به(الذين كفروا) على الفاعل (الملائكة) ليعطي الرتب النحوية في سياقها تتابعا سلسا، ومن ثم لا يفصل بين تابعها ومتبوعها فاصل؛ ذلك أن جملة (يضربون) في موضع حال من (الملائكة) واعتمادًا على قرينة الرتبة، أفضى ذلك إلى مرونة التقديم على نية التأخير في التركيب، حتى تتعاقب الحال وصاحبه من دون أن يفصل بينهما فاصل، ولو جاء التركيب على الأصل بأن توضع الرتب النحوية على أصل وضعها ويقال: (يتوفى الملائكة الذين كفروا يضربون) لعدمت مزية

التناسق اللفظي والمعنوي، وقد تتشابك المقاصد وتتداخل، إذ جملة(يضربون) ستكون حالا من(الذين كفروا) وهو معنى غير مراد[٤٤] . فيكون نظم الألفاظ على شاكلة المعنى الذي يرمي إليه المتكلم؛ لأنه متى استقرت فكرته على معنى مقصود جاءت الألفاظ معبرة عن تلك الفكرة من دون شك، و(كيف تكونُ مفكراً في نظمِ الألفاظِ وأنت لا تعقلُ أوصافاً وأحوالاً إذا عرفتَها عرفتَ أن حقها أنَّ تنظمَ على وجهِ كذا)[٤٥] ، ولعلَّ (الترتيب) عند عبد القاهر الجرجاني يُقصد به أمران، الأول: هو ما يندرج تحت اصطلاح الرتبة، والآخر: ما يرصده البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير، بيد أنَّ دراسة التقديم والتأخير في البلاغة إنما هي دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي: إنها دراسة تتمّ في محورين أحدهما: مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر: مجال الرتبة غير المحفوظة، فهو من هنا لا يجسّ التقديم والتأخير البلاغي بما يسمَّى في النحو باسم الرتبة المحفوظة؛ لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختلَّ التركيب باختلالها،ومن ثَمّ تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها[٤٦]، وتشعر برتب الألفاظ التي قدمت وكان تقديمها لا على نية التأخير بأن تنتقل الى باب غير بابها، وإعراب غير إعرابها، ومن ثم لم تتحرّر عن أصلها في المعنى فيكون بابها الجديد فرعا لبابها الأصل، والسلك الجامع بين هذين المظهرين هو قرينة الرتبة، على ما يأتي بيانه في المطلب القادم.

وقد اجتمع في قوله تعالى ﴿ يَومَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعذِرَتُهُم وَلَهُمُ ٱللَّعنَةُ وَلَهُم سُوءُ ٱلدَّارِ ﴾[٤٧]، التقديم على نية التأخير بين المبدأ والخبر، وهو قوله "لهم اللعنةُ" وقوله " لهم سوء الدار"، والمفعول والفاعل، وهو قوله "لا ينفع الظالمين معذرتهم" وهو تقديم وإن كان واجبًا لكن يمكن تلقف النكت البلاغية فيه، ولاسيَّما إنَّ الملحظ في تأخير الفاعل الذي اتصل به الضمير العائد على المفعول المتقدِّم عليه يكون نكرة، وهذا الملحظ هو ما يميّز هذا النوع من التقديم، فالنكرة مع تأخرها تعطي معنى لا يعطيه التعريف حتى لوكان بالألفاظ نفسها، إذ يكون التقدير: "يومَ لاينفع المعذرة الظالمين" لكانت المعذرة أي معذرة لا تنفع، إلَّا أنَّ مجيء الفاعل المتأخر نكرة يجعلها معذرة مخصوصة دون غيرها، لذا جاء في تفسير تنكير المعذرة إنَّها معذرة باطلة[٤٨]، فضلًا على معنى هذه الرتبة من التقديم الواجب عند اضافة الضمير إلى الفاعل المتأخر

((وظاهِرُ إضافَةِ المَعْذِرَةِ إلى ضَمِيرِهِمْ أنَّهم تَصْدُرُ مِنهم يَوْمَئِذٍ مَعْذِرَةٌ يَعْتَذِرُونَ بِها عَنِ الأسْبابِ الَّتِي أوْجَبَتْ لَهُمُ العَذابَ)) ، ولولا هذا التأخير في رتبة الفاعل لما أعطى التركيب هذا المعنى، والذي يتلقَّف في ضوء قرينة الرتبة أنَّ الآية المباركة كوَّنت تواشجًا تركيبيًّا متآزرًا في نصِّها، إذ جاء النَّص عل ثلاثة تراكيب إسنادية اختلفت فيها رتبة العناصر الإسنادية، وليس الأمر انتقاءً لوجوب التقديم أو جوازه بقدر ائتلاف ألفاظ التركيب في اختلاف الرتبة ليتلاءم والمعنى المناسب لسياق المقام المتدَّث عنه، وهم الظالمين؛ ليكون المعنى أبلغ في إلصاق الجزاء بهم من التقديم على نية التأخير.

فالتركيب في الآية فضلًا على لطيفته البلاغية أحدث تناسقًا لفظيًا في عطف الرتب النحوية بين الجمل، إذ جاءت الجمل على تأخير المبتدأ لتتحقق اللطيفة البلاغية.

المطلب الثاني: التقديم لا على نية التأخير

كان الحديث في المطلب السابق عن التقديم على نية التأخير الذي يفضي إلى أنَّ الرتبة المقدمة أو المؤخرة تبقى محتفظة بوظيفتها في الجملة، فهو تقديم شكلي مصحوب بزيادة في المعنى أهمها العناية والاهتمام، أو التخصيص وما الى غير ذلك، وهناك تقديم يرافقه انتقال الرتبة من باب الى باب آخر، تغادر فيه اللفظة إعرابها الذي كانت عليه لتدخل في إعراب آخر يفرضه موقعها الجديد، قال عبد القاهر ((وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أَن تَجيءَ إلى اسمينِ يُحتملُ كلُّ واحدٍ منهما أَنْ يكون مبتدأً، ويكون الآخرُ خبراً له، فتُقَدِّمُ تارةً هذا على ذاك، وأخرى ذاكَ على هذا. ومثالُه ما تَصْنعه "بزيد والمنطلق" حيث تقولُ مرة : زيدٌ المنطلقُ. وأُخرى: المنطلقُ زيدٌ .(فأنتَ في هذا لم تُقدِّمْ "المنطلق" على أن يكونَ متروكاً على حُكْمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكونَ خبرَ مبتدأ كما كان، بل على أَنْ تَنْقلَه عن كَونه خبراً إلى كونه مبتدأً. وكذلك لم تؤخِّر "زيدًا" على أن يكون مبتدأً كما كان، بل على أن تُخرجَه عن كونه مبتدأً إلى كونِه خبراً))[٤٩]، وأظهر توصيف لهذا التقديم هو تساوي المبتدأ والخبر في التعريف، إذ كلاهما معرفة، مثلما نقول: "زيدٌ أخوك"، فلا يمكن أنْ يحافظ العنصر على وظيفته الإعرابية في التبادل

الموقعي الحاصل بينه وبين العنصر الآخر؛ لذا لا يكون التقديم على نية التأخير أي تأخير المبدأ وتقديم الخبر، وبعبارة أخرى فإن الوظيفة الإعرابية تظل ثابتة والعنصر الإعرابي ينشغل بها فمتا ما انتقل إلى موقعها إعراب بها.

والمسألة نفسها نجدها في نجدها في تقديم المفعول به على الفعل، في قولنا: "أكرمت محمدًا" ، و "محمدٌ أكرمته" فلا تقول: محمدًا ضربته، على أنَّه مفعول مقدَّم؛ لأنَّ التقديم لا على نية التأخير.

وقد أوضح بعض المحدثين الفرق بين ما يعنيه القدماء في قبال المحدثين عن نوع هذا التقديم، بأنّ ما أشغله العنصر الكلامي من موقع إعرابيّ جديد لا يمثِّل تغيرًا عن الأصل، بل قصد القدماء أنَّ ذلك ((يعني تأسيس القاعدة النحوية أنَّ المفعول إذا تقدم على الفعل قد يظل محافظا على حكمه، بأن يكون مفعولًا أيضا، ولكنَّه مقدَّم وبهذا بقي على الجملة الفعلية على حالها. وقد يأخذ حكما جديدًا، وهو أن يصبح مبتدأً أُسند إليه الخبر، ولا يبدو أنَّ النحويين قصدوا بذلك ادعاء أنَّ الجملة الأولى أصل للجملة الثانية بأي حال من الأحوال. بمجرد قضية التقديم والتأخير، إذ التكلم أمام الخيارين بين أن يختار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية))[٥٠]، فما يريده من مضمون إنَّ الجملة الفعلية إذا صيغت بصياغة اسمية فهي بذلك محوَّلة من أصل هو الجملة الفعلية، وغاية ما يراد ليس الغرض الحقيقي عند القدماء إذ إنَّ هذا المعيار يفقد عناية القدماء التي أشاروا إليها وهي العناية بالمعتى في ضوء كل تقديم وتأخير وليس الإشارة إلى مبدأ المحافظة على الموقع افعرابي أو التحوُّل من التركيب الفعلي إلى الاسمي المأخوذ من الأصل، وعلَّنا نجد ضالة الحديث وما أشرنا إليه في كلام سيبويه، عن تقديم المفعول على الفاعل، بقوله ((إنْ قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: "ضربَ زيداً عبدُ الله "لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ.، فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))[٥١]، وأحسب في ضوء هذا النصَّ أنَّ الرتبة الوظيفية تظلُّ على حالها، وإنَّ الاختلاف

في الموقع الرتبي ليس غير، وما أشار إليه لا يجانب الصواب في حقيقة الأصل؛ لأنَّ ذلك لا يدلُّ على وجود أصل إسنادي اسمي وفعلي، بل يدلُّ على اسناد فعلي فقط، وهو مخالف بذلك لمفهوم الأصل عند القدماء من وجود اسنادين أصليين في الجملة العربية "الإسناد الاسمي والإسناد الفعلي"، ويتضح من نصِّ سيبويه أنَّ تغير رتبة العنصر الكلامي لكن على البقاء على إعرابه يرتبط بالمعنى وليس شكلية النصِّ المجرَّدة.

ويعضِّد سيبويه كلامه في موطن آخر يُبَيِّن فيه مرافقة العناية والاهتمام للرتبة، إذ قال ((وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت ضربتُ زيدًا وهو الحدُّ؛ لأنَّك تريد أنْ تُعلِمه وتحمل عليه الاسم كما كان الحدُّ: ضربَ زيدٌ عمرًا، حيث كان زيدٌ أوَّل ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإنْ قدَّمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيًا جيدًا، وذلك قولك: زيدًا، والعناية والاهتمام هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في: ضربَ زيدٌ عمرًا، وضربَ عمرًا زيدٌ))[٥٢]، وليس ثمة تناقض بيْنَ النصين من لدن سيبويه، بل أراد أن البناء على الرتبة الأصل سوَّغه المحافظة على المعنى مع المحافظة على الإعراب من جانب، ومن جانب آخر المحافظة على الصحة النحوية.

فالتحليل قائم على مفهوم البناء الذي يحافظ على الإعراب لا على الرتبة، إذ الرتبة شكلية إنْ لم يتغير الإعراب من الجانب النحوي ــ أي الصحة النحوية ــ ويكون التقديم معنويًا إذا ارتبط بالعناية والاهتمام، وكل ذلك تحدده العلاقة التركية المحافظة على المفهوم الكلي لنوع الجملة، وما سقناه آنفًا يحافظ على نوع الإسناد، وهو الإسناد الفعلي؛ لأنَّ العلاقة الفعلية قائمة في الجملة سواءً أت تقدَّم الفعال على المفعول أم تأخَّر ((فالعلاقة بين الفعل والفاعل تختلف عن العلاقة بين الفعل والمفعول به، فالفاعل عنصر أساسي في بناء الجملة التي تتألف من مركَّب فعلي وفاعل، والمفعول به عنصر فرعي في المركب الفعلي))[٥٣]، فإذا تغيَّرت الرتبة وبقي الإعراب على حاله، فهو تقديم على نية التأخير، وإذا تغيَّرت الرتبة ولم يحافظ العنصر الكلامي على إعرابه، فهو تقديم لا على نية التأخير.

ومن مصاديق التقديم على لا على نيَّة التاخير، ما يحدث بين رتب المبتدأ والخبر، والفاعل وفعله، والمفعول به اذا قدمته على الفعل ومنحته حكم الرفع، وللبحث أن يقف عند هذا الأسلوب من التقديم موضحا أثر قرينة الرتبة في التحليل:

أولا- المبتدأ والخبر.

الأصل أنْ يتقدم المبتدأ؛ لأنَّه المسند إليه والمحكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلّا بعد معرفته، ولذا حُكِم على رتبة الخبر بالتأخير؛ لأنه وصف للمبتدأ ومحكوم به، فحقه التأخير لفظا مثلما هو متأخر معنى، فقولك:"زيدٌ منطلقٌ" إنَّما بدأت ب "زيد" لأنَّه الذي حدَّثت عنه بالانطلاق والكلام عليه فيما بعد(٥٤).

غير أنَّ هذا الحكم لم يطّرد في الخبر، فمنه ما يبقى على حكمه ومنه ما يقترن تقديمه بتغير حكمه النحوي وانتقاله الى رتبة غير رتبته،و إعراب غير إعرابه، وهذا يتحقق للخبر إذا كان يصح الابتداء به غير مخالف لأحكام النحو بأن يكون معرفة أو وصفا معتمدا على نفي أو استفهام(٥٥) ، و أن يكون ذلك الحكم من التقديم يؤدي معنى مطابقًا لمقام الخطاب لا يضطلع بتأديته الا هو(٥٦)، ومثال ذلك، ما جاء في قوله تعالى: {قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا} (٥٧) ، إذ صلح لفظ(راغب) أن يشغل رتبة المبتدأ؛ لأنه وصف معتمد، وأن يشغل رتبة الخبر، والحق أن المسألة تجاذبتها كثير من الآراء، وهذا الخلاف لم يقف عند صلاحيته للابتداء من عدمها بل تخطّاه إلى أصله الذي يحدد رتبته، إذ ذهب بعض النحويين إلى أنه خبر مقدم(٥٨)، وحجتهم في ذلك أنَّ المشتق تتحقق فيه الفائدة؛ لأنَّه يشتمل على الذات والصفة، وهي الدلالة المتوخاة من الخبر، ورأى آخرون أنَّه مبتدأ والاسم بعده مرفوع به سدَّ مسدَّ الخبر؛ ودليلهم هنا النظر إلى أصله- المشتق-في الرتبة والعمل، فأصله هو الفعل، ورتبته التقديم، ورتبة الضمير أن يكون متأخرا عنه مرفوعا به، فترشح أن يكون مبتدأ(٥٩)، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من معنى، فعلى الرأي الأول يكون المعنى في التقديم دالا على العناية والاهتمام؛ لأنه(أهم عنده، وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والانكار لرغبته عن آلهته، وأنَّ آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها)(٦٠) ، وعلى الرأي الآخر الذي يقضي بأنه مبتدأ، يكون

مُستقى من دلالة الاستفهام وبه يكون استمرار رغبة سيدنا ابراهيم (عليه السلام) عن آلهتهم، والمبالغة في إنكاره عليهم، يقوي ذلك دلالة أصله الفعلي الذي يرشد إلى معنى التجدد والحدوث من جهة، ودلالة فرعه الاسمي على الثبات من جهة أخرى فهو وإن كان اسما فإنَّ رائحة الفعلية تبقى عالقة به ويعضّد ذلك اعتماده على الاستفهام الذي يجعله أكثر دنوّا منه، وبمقتضى ذلك نجد في قوله تعالى على لسان آزر(لئن لم تنته لأرجمنَّك واهجرني مليًّا) دلالة على استمرار رغبته أيضا[٦١]، فواضح إذن أثر قرينة الرتبة في التحليل النحوي، وواضح أيضاً ما أولاها النحويون والبلاغيون من فائق العناية إذ يراقبون فصيح كلام العرب ويغوصون في النص القرآني لتصيّد ما تضمّنه من جليل المعاني، وبديع النكت .

والذي يلوح للمتأمل ويقتضيه النظر أنَّ بعض النحويين قد تعاطى مع هذه المسألة من منطلق ما تمليه عليه الصنعة الإعرابية، إذ ظلّ أسير القواعد، ولم يتحرّر منها إلى استنطاق النص، لمعرفة دلالة حركة المفردة في الجملة، والكشف عن سرّ ذلك، وما يفضي إليه من معنى، وهو ما نلحظه في رصدهم للآية المباركة :(أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)، إذ سوّوا بين إعرابي :(راغب)، فجوّزوا أن يكون خبرا مقدماً، وأن يكون مبتدأ سدّ مسدّ خبره فاعل اسم الفاعل الضمير :(أنت)، وهذا يعني أنْ لا فرق عندهم بين أن يكون :(راغب) مبتدأ وأن يكون خبرا مقدما .

وأكبر الظن أنَّ من انساق وراء هذا الرأي لم يكن مدركا حقيقة مقتضاها أنَّ ثمة علاقة وثيقة بين الشكل والمعنى وأن أي تغيير في العلاقات القائمة بين الوحدات التركيبية يصاحبه تغيير في المعنى ، ومن هنا نفهم أن :(راغب) لا يحتمل سوى الخبرية، والذي يهدي إلى ذلك هو المعنى، إذ الغرض من تقديمه منصبّ على إنكار آزر لرغبة إبراهيم عليه السلام عن آلهة قومه والإعراض عنها ، أي أن المعنى مسلّط على الحدث دون فاعل الحدث. ومن هنا نفهم أن المعنى يقتضي تقديم الخبر، لأنه ما يعنيه ويهمّه دون المبتدأ (أنت)، وعدم وضع ذلك بالحسبان والركون إلى جعل (راغب) مبتدأ لا يفضي إلى كسب المعنى المشار إليه آنفا ولا تحصيل الدلالة المرجوّة من التقديم. والسرّ في العدول إلى اسم الفاعل(راغب)، دون الفعل، يكمن في أن اسم

الفاعل أدوم وأثبت من الفعل، فآزر قد استشعر أن إبراهيم عليه السلام ثابت على نأيه عن آلهة قومه، فاستعمل الاسم دون الفعل الدالّ على التجدد والحدوث .

ثانيا – الفعل والمفعول:

تعطي قرينة الرتبة مساحة في التحليل النحوي إذ قد يصل الأمر إلى الحدّ الذي تتحوّل فيه الفضلة الى عمدة فتؤدي العمدة وظيفة شكلية بلحاظ موقعها أو رتبتها الجديدة ووظيفة معنوية بلحاظ ما كانت عليه من رتبة في الاصل، وقد قدم ابن جني تفصيلا عن مراتب تنقل المفعول به قائلا: ((إنَّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ(ضربَ زيدٌ عمرا) فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: (ضربَ عمرا زيدٌ) فإذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا: (عمرا ضربَ زيدٌ) فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حدَّ كونه فضلة فقالوا: (عمرو ضربه زيدٌ، فجاؤوا به مجيئا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: (عمرو ضربَ زيدٌ) فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا فقالوا: (ضُرِبَ عمرو) فاطُّرِح ذكر الفاعل البتة))[٦٢] ، وإجالة النظر فيما دوّنه ابن جني تفصح لنا أنه كان يدور في فلك المعنى، ومن ثم انفتحت أمامه أبواب ظلت مؤصدة على غيره، إذ هو قد (مزح قواعد النحو الشكلي بالتحليل الدلالي، إذ ألفيناه يُقلّب الجملة على وجوه مختلفة، ولكل وجه من تلك الوجوه معنى إضافي ودلالة فنية لا تتحصّل في غيره))[٦٣] ، إلَّا أنَّ هذه غفجالة في النظر فيما دونه ابن جنِّي لا تصمد عنده على إطلاق العناية والاهتمام في تقديم المفعول به عندما يكون التقديم المعيَّن هو تقديم المفعول على الفاعل فتكون رتبة المفعول أسبق من رتبة الفاعل، فهي عنده تقديم على نية التأخير، ونستجلي ذلك من كلاميه عند قوله ((كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلَّما كثُر وشاع يتقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنَّه إذا أخَّر فموضعه التقديم))[٦٤]، فقوله "حتَّى أنَّه إذا أُخَّر

فموضعه التقديم" يريد به المحافظة على الرتبة للفاعل إنَّه إذا تأخر فيكون تقديمه على نية التأخير، أمَّا ما يكون تقديمه لا على نية التأخير هو تقديم المفعول به على الفعل واختلاف إعرابه عندما يشغل المفعول بتقدمه موضع الابتداء، وإنْ كان من جانب المعنى يدل على المفعولية، وهو ما أثار استغراب سيبويه من إعراب "الزانية" مبتدأ في قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُا مِائَةَ﴾[٦٥]، وسنلحظ تفصيل المسالة لاحقًا.

فثمة تنقّل في الرتب النحوية وأثر في تأدية القصد من الكلام، وعلى ما يبدو أنَّ المفعول به يغادر كونه فضلة الى العمدة في أمرين: الأول- أن ينوب عن الفاعل بحسب ما عرضه ابن جني وغيره من النحويين، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفًا﴾[٦٦] ، فأصل البنية من حيث الرتبة تقدر بـ : (خلقَ اللهُ الإنسانَ) وفيه حُذِفَ الفاعل (لفظ الجلالة) فناب المفعول به منابه، ورافق هذه الانابة انتقال من رتبة الفضلة الى رتبة العمدة.

والأمر الآخر- هو تقدمه على الفعل ومنحه علامة العمدة وهي الرفع- ليكون مبتدأ إن كان معرفة أو خبرا لمبتدأ محذوف إن كان نكرة - بعد إن كان مفعولا به، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ﴾ [٦٧]، فالبنية بحسب الأصل الترتيبي هي(اجلدوا الزاني والزانية) ولكن استجابة للمعنى المقصود انفتح التركيب لتتقدم رتب على رتب وتنتقل من باب إلى باب وإعراب غير الإعراب ، وهو انتقال الفضلة(الزاني والزانية) الى رتبة العمدة فواضح ما منحته الرتبة من طاقة تعبيرية في التحليل حتى تبيح التنقل بين الرتب سواء أكان ذلك باحتفاظها برتبة الأصل أم بانتقالها الى رتبة أخرى، وكل ذلك نابع من مقصد المتكلم ومراده.

لذا كوَّنت مراعاة الرتبة والمعنى عند سيبويه علْقة نحوية ومعنوية في صياغة تقدير مناسب للكلام ليُعِّلل به رفع كلمتي "الزانية و "الزاني" فلم يكن عنده اللفظ على الابتداء والجملة الفعلية المقترنة بالفاء خبرًا، بل رجَّح النصب في اللفظين، وأقرب تقدير للنصب أنْ يكون الكلام على: اجلدوا الزانية والزاني ((فإن هذا لم يبن على الفعل))[٦٨] .

وعند القرآءة بالرفع فإنَّ ذلك يجعله على الابتداء، والاخبار بالجملة بعده.

ويلحظ أنَّ الرتبة تحتفظ بالمعنى الذي يخصُّها، فالإعرابات الواردة في الآية المباركة كلُّها سائغة، وليس من إعراب خاطئ إلَّا ما أحدث اللبس أو حرف المعنى عن جادة الصواب، فإعراب "الزانية" ميدأ وجملة الشرط خبرًا صحيح، وإعرابها مبتدأً والخبر محذوف صحيح، وقراءتها بالنصب لا الرفع على أنَّها مفعول به لفعل محذوف؛ وذلك على تقدير: اجلدوا الزانية، فهو صحيح والتقدير على الأصل أخذًا بالنصب يكون على المفعولية، إلَّا أنَّ تفرد سيبويه في ترجيح قراءة النصب أو بالأحرى الأخذ بالرأي الذي يذهب إلى نصب "الزانية" و "الزاني" أولى فيه سيبويه عنايته بالمعنى، ؛ وذلك أنَّ المعنى في جملة المبتدأ و الخبر غير المعنى في جملة الفعل والفاعل والمفعول؛ وأغلب الظنِّ أنَّ الآية لا يراد بها الإخبار من أنَّ عقوبة الزاني والزانية يكون الجلد، بل إرادة العمل بالجلد والتأكيد عليه؛ لذا يكون التقدير: اجلدوا الزانية والزاني، وهذا التقدير لا يسوِّغه إلَّا مفهوم الرتبة، وبتقديم المفعول الذي وقع عليه فعل الجلد، أصبح مبتدأً، ومن ثمَّ بُني عليه الجملة الفعلية لخبر بها.

فقد كان سيبويه متفطنًا في تعبيره لمفهوم الرتبة عندما جعلوا القراءة على الرفع، إذ قال ((فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل ولكنه جاء على مثال قوله – مثل الجنة التي وعد المتقون – ثم قال بعد: فيها أنهاروإنما وضع المثل للحديث الذي ذكر بعده، فذكر أخبارا وقصصا فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار والله أعلم))[٦٩]، فالبناء هنا دالٌّ على الرتبة، فيبنى الفاعل على الفعل، والخبر على المبتدأ، بعد أنْ يبَّن المعنى في الآية وهو إرادة الحكم، لذا جعل سيبويه الرفع مبني على كلامٍ قد مضى في ضوء المعنى لا البناء النحوي، وهو إرادة بيان الحكم على الزانية أو الزاني وكذا في قوله تعالى{السارق والسارقة}[٧٠]، قال سيبويه ((لما قال جل ثناؤه – سورة أنزلناها وفرضناها – قال في جملة الفرائض – الزاني والزانية – ثم جاء: فاجلدوا بعد أن مضى فيهما الرفع))[٧١]، كأنَّ الكلام الذي مضى قبل الاسم المرفوع بيَّن أنَّ الجلد هو الفريضة وهو الحكم، فالابتداء المعنوي هو قوله تعالى "سورة أنزلناها" والابتداء النحوي هو "الزانية والزاني" ووجه ابن المنير الإسكندري كلام سيبويه في على المحذوف، بقوله ((يريد سيبويه لم يكن الاسم مبنيا على الفعل المذكور بعد، بل بني على محذوف متقدم وجاء

الفعل طارئا))[٧٢]، ويستدعي ذلك أنَّ سيبويه يميل إلى قراءة النصب، وأحسب أنَّ ذلك يعود إلى المعنى المرتبط بالنصب، إذ الكلام على نية بيان الحكم وفرضه لا الإخبار المجرد من جعل الحكم خبرًا يخبر عنه.

في ضوء ما تقدَّم فإنَّ التقديم على نية التأخير هو تحول في البناء التركيبي للعنصر الكلامي، فهو تغيير يعرض على العنصر الكلامي ليؤدي وظيفتين جديدتين، الأولى وظيفة نحوية؛ لأنَّ العنصر يتحول من إعراب إلى إعراب آخر، والثانية الوظيفة الدلالية؛ لأنَّ المعنى لا يظل على دلالته الأولى، وإنْ كان هناك ثمَّة تقارب بين المعنيين إلَّا أنَّهما غير متطابقين.

الخاتمة

خلُص البحث إلى عدَّة نتائج فيما يخصُّ أهمية الرتبة في التحليل النحوي ، والمعنى، ونشير إليها على النحو الآتي.

١- تغيير الرتبة في الكلام يصاحبه تغيير في المعنى، وهذا المفهوم موطن خلاف بين القدماء، فسيبويه يجعل العناية والاهتمام من جهة المعنى ملازم للتقديم والتأخير وابن جنَّي وغير يرجعون المسألة إلى شيوع الاستعمال، إّ قد لا يصاحب تغيير الرتبة تغيير في المعنى.

٢- يقع التقديم على نية التأخير، والتقديم لا على نية التاخير، من ضمن تغيير الرتبة التي تقع في ضوء مفهوم العامل الاسنادي في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إذ تقدُّم الصفة على الموصوف أو المبدل منه على البدل أو المؤكِّد على المؤكَّد، لا يعد من هذا القسم؛ لأنَّه لا يرتبط بمفهوم الاسناد الأصل ، بل بمفوم المعنى؛ لأنَّها من متممات التركيب.

٣- حرية الكلمة في التنقل بتقديمها أو تأخرها، لا يكون مطلقًا إنْ لم تحمل الصحة الدلالية في تنقلها لا أنْ تكون محكومة بالقاعدة فقط، إذ المعنى يكون حاكمًا على الإعراب أو القاعدة، وهي الرؤية التي ذهب إليها عبدالقاهر الجرجاني.

٤- تغيير رتبة العوامل على القسمين (نية التاخير أو لا على نية التأخير) لا يصاحبه تغيير المعنى الذي يختلف عن التعبير الأول بدلالة مغايرة، بل قد يكون التغيير معنوي من حيث التأكيد وأنَّه أبلغ في الوقوع، نحو تقديم المفعول على الفعل، في زيدًا ضربته أو محمدًا أكرمته؛ لأنَّ حال

مجيء "وزيد" أو " محمد" بالنصب يدلل على وقوع الفعل وان الوافع عليه قد عُيَّن ابتدأً، ويفترق ذلك عند قولنا: "ضربت زيدًا" غذ الابتداء بالفعل يحتمل الضرب على غير معيّن فيحتمل أكثر من واحد، فعُيِّن المضروب عند ذكره.

٥- ينصب مفهوم الرتبة على الكلمة المفردة لا على الجملة، فالتقديم على نية التاخير والتقديم لا على نية التأخير لا يقع على الجمل، بل على العنصر الكلامي المرتبط بمفوم العامل.

٦- تكمن أهمية الرتبة في التحليل النحوي بما تملكه من ارتباط بالإسناد في الجملة، فهي قرينة دالة على الأصل الإسنادي الفعلي والإسمي.

هوامش البحث

(١) – سورة يس ٧٧.

(٢) – للغة العربية معناها ومبناها ٢٠٩.

(٣) – ينظر : مقالات في اللغة والأدب ١/٣٥٧_٣٥٨، وأقسام الكلام العربي ١٨٦.

(٤) – الكتاب: ١/ ١٢٠.

(٥) – ينظر :مفهوم الجملة عند سيبويه ٢٣٧.

(٦) – ينظر: دور الرتبة في الدرس النحوي: ١٨٩٩-١٩٠١

(٧) – ينظر الكتاب: ٣/ ١٣ ، ٢/ ٨٨.

(٨) – الأصول في النحو ١/٩٣ .

(٩) – ينظر المصدر نفسه ٢/٢٢٢.

(١٠) – ينظر الخصائص ٢/٣٨٥-٣٨٦

(١١) – ينظر المصدر نفسه ١/٣٥ .

(١٢) – اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨.

(١٣) – دلائل الإعجاز ٩٩ .

(١٤) – المصدر نفسه: ١٣٥-١٣٦.

(١٥) – المصدر نفسه: ٣٣٧.

(١٦) – بلاغة الكلمة والجملة والجمل :١٣٨

(١٧) – الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية :١٣٤

(١٨) – بحوث بلاغية :٤١

(١٩) – بلاغة التقديم والتأخير في خطبة الأشباح للإمام علي (عليه السلام): ٤.

(٢٠) – ينظر: مفهوم الرتبة النحوية: ٢.

(٢١) – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٨–١٨٩.

(٢٢) – دلائل الإعجاز:١٣٤.

(٢٣) – بحوث بلاغية :٤١

(٢٤) – الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية :١٣٤

(٢٥) – ينظر أوضح المسالك ١/٢١٥، وشرح الأشموني ١/٩٩–١٠٠

(٢٦) – سورة محمد، الآية: ٢٤.

(٢٧) – ينظر شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٠ .

(٢٨) – تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم): ٨/ ٩٩.

(٢٩) – التحرير والتنوير: ٢٦/ ١١٤.

(٣٠) – سورة المائدة ٥٥ .

(٣١) – ينظر الكتاب ١/٢٧ .

(٣٢) – حاشية الخضري: ١/ ٢٢٢.

(٣٣)– ينظر: مغني اللبيب ٥/٣٥٧ .

(٣٤) – ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٤٢.

(٣٥) – ينظر: التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ١/ ٢٧٥ ومغني اللبيب ٥/٣٥٨ .

(٣٦) – ينظر: المفصل في علم العربية. ٠٧٩

(٣٧) – دلائل الإعجاز: ٢٨١.

(٣٨) – لم نهتدِ إلى قائله، وهو من شواهد شرح المفصل ٢٤٥/١، وارتشاف الضرب ١١٠٣/٢، ومغني اللبيب ٣٦٤/٥

(٣٩) – ينظر دلائل الإعجاز. ٢٤٨.

(٤٠) – ينظر العربية و الوظائف النحوية : ٢٢٢.

(٤١) – سورة آل عمران، الآية: ١٩٥.

(٤٢) – ينظر :الجدول في إعراب القرآن:١٥٩/٤

(٤٣) – سورة الأنفال: ٥٠.

(٤٤) – ينظر :البنى النحوية وأثرها في المعنى ٢٩.

(٤٥) – دلائل الإعجاز:٥٨.

(٤٦) – ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

(٤٧) – سورة غافر، الآية: ٥٢.

(٤٨) – ينظر: الكشاف: ، وإرشاد العقل السليم:

(٤٩) – دلائل الإعجاز: ٣٢.

(٥٠) – مفهوم التقديم والتأخير بين عبد القاهر الجرجاني و السكاكي: ١٧١.

(٥١) – الكتاب: ١/ ٣٤.

(٥٢) – المصدر نفسه: ١/ ٨٠.

(٥٣) – العلاقة الفظية في كتاب سيبويه: ١٢١.

(٥٤) – ينظر: الأصول في النحو:٤٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٩/١، وارتشاف الضرب ١٠٩٩/٢ .

(٥٥) – ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/١، وحاشية الخضري ١٩٩/١ ٠

(٥٦) – ينظر نتائج الفكر ٣٢٨، وشرح التصريح على التوضيح :١٦٨/١

(٥٧) – سورة مريم، الآية: ٤٦.

(٥٨) – ينظر: مغني اللبيب:٢/٤٥١ .

(٥٩) – شرح ابن عقيل: ١/ ١٩٨.

(٦٠) – الكشاف: ٣/٢٢٠ وينظر: الطراز:١/٦٨

(٦١) – ينظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى:٤٦

(٦٢) – المحتيب: ١/ ٦٥.

(٦٣) – التحليل النحوي عند ابن جني في ضوء النظرية التحويلة والقرائن (أطروحة) ٨٦ .

(٦٤) – الخصائص: ١/ ٢٩٧.

(٦٥) – سورة النور، الآية: ٢.

(٦٦) – سورة النساء، الآية: ٢٨.

(٦٧) – سورة النور، الآية: ٢.

(٦٨) - الكتاب:

(٦٩) – الكتاب:

(٧٠) – سورة النور، الآية:٢.

(٧١) – الكتاب:

(٧٢) – الإنصاف فيما تضمنه الكشاف: ١/ ١١٦.

المصادر

القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق د٠ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ط١، ١٩٩٨ م٠
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، محمد بن محمد العمادي(ت٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت٠

- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٧م .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م .
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، ت ٦٨٣هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥ – ١٩٩٦. (د. ط).
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام، محمد بن عبد الله (٧٦١هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- بحوث بلاغية، د.احمد مطلوب دار الفكر للنشر والتوزيع ط – – ١ ١٩٨٧: .
- بحوث بلاغية، د.احمد مطلوب، ط/ الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع ١٩٨٧.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د٠ فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦ م٠
- البنى النحوية وأثرها في المعنى ، اطروحة دكتوراه، أحمد عبدالله حمود العاني، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ٢٠٠٤.
- التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧ هـ)، تحقيق د٠ عبد الرحمن بن سليمان، دار الغرب الإسلامي _بيروت، ط١، ١٩٩٠ ١٣_
- الجدول في إعراب القرآن، محمود عبد الرحيم الصافي(ت: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد–دمشق، مؤسسة الايمان، ط٤، ١٤١٨هـ.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري (ت١٢٨٧هـ)، تحقيق طه محمد أحمد، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨م.
- الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية، د.عز الدين علي السيد دار الطباعة المحمدية بالازهرية – بدار الكتب – ١٩٧٣.
- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ). تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب – بيروت .
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية، د. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٩٨٧م.
- دور الرتبة في الدرس النحوي/ عرض ودراسة، د. عبدالمؤمن محمود أحمد محمد، حوليات كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، بجرجا،العدد/ ٢٠، الجزء الثالث، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الأستراباذي، (٦٨٨هـ)،تحقيق يوسف حسن عمر،، جامعة قاريونس، ١٩٧٨ م.
- شرح المفصل،ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش(٦٤٣ هـ)، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مطبعة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠١٤ م.
- الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مراجعة وضبط وتدقيق: احمد عبد السلام شاهين، مط: مؤسسة جواد، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- العربية والوظائف النحوية، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية _ القاهرة، ١٩٩٦ م.
- العلاقة اللفظية في كتاب سيبويه دراسة في التراث النحوي وعلم اللغة الحديث، د. خليل عبدالله عجينة، ط/ الأولى دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤.
- الكتاب ، سيبويه،(١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب. ط٣ /١٩٨٣م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، محمود بن عمرالزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، شرح وضبط ومراجعة يوسف الحمّادي، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، القاهرة – مصر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين بن هشام(ت٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط١ ٢٠٠٠ م٠
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم جار الله الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله (ت٥٨١)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية _بيروت، ط١، ١٩٩٢ م٠

الرسائل والأطاريح

- التحليل النحوي عند ابن جني في ضوء النظرية التحويلة والقرئن، صالح موجد خلخال الزبيدي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء،٢٠٢١ م .

البحوث والدوريات

- بلاغة التقديم والتأخير في خطبة الأشباح للإمام علي (عليه السلام)، عبدالهادي عبدالرحمن الشاوي،/ بحث.

- امظر إلى ما خالف فيه ابن جني رأي سيبويه في العناية والاهتمام في تقديم المفعول به ((وإنَّما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولًا ولسنا نقلِّد سيبويه ولاغيره لهذه العلَّة، ولا غيرها، فإنَّ الجواب في هذا حاضر عتيد والخطب فيه أيسر)) الخصائص: ١/ ٢٩٨.